الرابطة السورية
لكرامة المواطن
SACD

"موت العودة الكريمة والعملية السياسية"

آراء المهجرين السوريين حول التطبيع مع النظام السوري

Briefing by Syrian Association for Citizens' Dignity

فهرس المحتويات

مقدمة 01

عدم الاستقرار في النزوح والخوف من العودة 04

التطبيع والعودة: التهديدات والعقبات 10

التطبيع كمؤشر على تلاشي آمال الحل السياسي 13

الاستنتاجات والتوصيات 18

توصيات للجهات الفاعلة الدولية 20

مقدمة

لقد شـكل **الزلزال** المدمر الذي ضرب شمال غرب سـوريا وجنوب تركيا في شباط/فبراير 2023 كارثةً إنسانية، ولكنها سرعان ما تحولت إلى كارثةٍ سياسية، حيث قام عدد من الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية باستخدام مسـاعدات الزلزال لغرض التطبيع السريع مع النظام السوري. ولقد دفع الواقع المرير الذي نتج عن الزلزال، بالإضافـة إلى التحولات الجيوسياسـية والإرهاق الناتج عن إطالة أمـد الصراع، بعض الدول إلى إعادة تقييم موقفها، معتبرةً **التطبيع** مع نظام الأسد خطوةً عمليةً نحو الاستقرار المتصور في المنطقة.

فعلى سـبيل المثال، قدمت دولة الإمارات العربية المتحدة **100 مليون دولار** من المسـاعدات الإنسانية الخاصة بالزلزال مباشرةً إلى النظام السوري. كما قامت بعض الدول، مثل المملكة العربية السعودية وحتى بعض الدول الأوروبية، بتقديم الإغاثة الخاصة بالزلزال عبر دمشق. كما أظهرت سلسلة اللقاءات الدبلوماسية التي تمت بين سـوريا وروسـيا وتركيا والأردن وإيران والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة أن نهجاً جديداً تجاه النظام السوري قد يتحقق. أعادت المملكة العربية السعودية فتح **سفارتها** في سوريا في مايو/أيار، وفي الشهر ذاته دعت قمة الجامعة العربية التي أقيمت في المملكة العربية السعودية بشار الأسد إلى الحضور بكامل العضوية في الجامعة العربية، بعد 12 عاماً من العزلة.

وتجدر الإشـارة هنا إلى أن ما شـجع هذا الاتجاه بين الدول الإقليمية الفاعلة في الأصل هو عدم وجود أي أفـقٍ سياسـي واضح أو جديةٍ من قبل المجتمع الدولي في تنفيذ قـرار مجلس الأمن رقم (2254) وكذلك عـدم وجود آليـات مراقبة فعالة لفرض العقوبات على النظام السـوري، بما في ذلـك تلك العقوبات التي انبثقت عن **قانون قيصر الأمريكي.**

وعلـى الرغم مـن ردود الفعل المتباينة فـي الغرب تجاه محـاولات التطبيع الإقليمية مـع النظام، والتي تراوحت بين الصمت الرسـمي والتحفظات البسـيطة، إلا أنه كان هناك بعض التوقعات لمعرفة ما إذا كان هذا التطبيع سيؤدي إلى أي آثار ملموسة من شأنها أن تخدم أيضاً مصالح بعض الحكومات الغربية نفسها، ويتمثل ذلك تحديداً في إمكانية ظهور آفاق جدية لعودة اللاجئين السوريين ومنع موجات نزوح جديدة نحو أوروبا.

وفي مايو 2023، **وافق** المسـؤولون الأتراك على تحسـين العلاقات مع سوريا بعد وساطة مكثفة قامت بها كل من روسـيا وإيـران. وفي الوقت ذاتـه، واصلت الدول الغربيـة، وخاصة الولايـات المتحدة الأمريكية والـدول الأوروبيـة، دعـم العقوبـات والضغوط الدبلوماسـية شـكلياً، متذرعـة بانتهاكات حقوق الإنسـان والطبيعة الاسـتبدادية للنظام. وظل موقفهم متأثراً باعتبارات جيوسياسـية أوسـع، بما في ذلك مواجهة النفوذ الإيراني ومعالجة الأزمة الإنسـانية في سـوريا. ولكن يبدو أن إدارة الرئيس بايدن فتحت باب التطبيع الذي كان مغلقاً لشركائها في السابق بشكل تدريجي نحو التطبيع. وتفيد التقارير بأن مسؤولاً كبيراً في وزارة الخارجيـة **تواصل** مع حلفـاء الولايات المتحدة في المنطقـة للمطالبة بتنازلات للنظام السـوري إذا كانوا سيتعاملون معه في أي حال. أما بالنسبة للدول الأوروبية فإنها تتخذ نهجاً أكثر حذراً بشكل عام. وعلى الرغم من إدانتهم لتصرفات الأسـد وفرضهم للعقوبات، فقد شـاركوا أيضاً في الجهود الدبلوماسـية لإيجاد حلٍ سياسـي. ولا يزال الموقف الأوروبي متأثراً بالأزمة الإنسـانية، ولا سيما وضع اللاجئين، الذي كان له تأثير كبير في الأوسـاط الأوروبية. وأخيراً، اسـتمر كبار مسؤولي الأمم المتحدة **بالتعامل** مع النظام السوري، مما أثار قلقـاً عميقـاً بين المهجرين السـوريين الذين ينظرون إلى الأمـم المتحدة على أنها قيـادة غير متحيزة في العملية السياسـية وتعمل على معالجة الوضع غير المسـتقر من خلال وصول المسـاعدات الإنسانية إلى شمال غرب سوريا.

حيث أثارت مثل هذه المشاركات التي تم الترويج لها بشكل علني، وخاصة من قبل مسؤولي الأمم المتحدة، ردود فعل غاضبة من قبل منظمات المجتمع المدني السورية المتواجدة شمال غرب سوريا في أعقاب الزلزال مباشرة. ولقد أصدروا بيانات ترفض تسييس المساعدات الإنسانية الذي زعموا أن الأمم المتحدة ووكالاتها تمارسه منذ فترة طويلة، حيث تفاقم هذا التسييس بعد حدوث الزلزال. وما استشهدت به تلك المنظمات هو تأخير وصول المساعدات إلى شمال غرب سوريا حتى حصول الأمم المتحدة على إذن من رئيس النظام السوري للقيام بذلك، حيث يعتبر ذلك مثيراً للجدل إلى حد كبير كون النظام السوري لا يسيطر على مناطق شمال غرب سوريا وليس لديه الشرعية لاتخاذ قرار تحديد التوقيت أو ما هي المساعدات الإنسانية العاجلة التي يمكن أن تذهب إلى هذه المناطق.

كما كشفت التفاصيل المشار إليها سابقاً أن التهديد الرئيسي الذي يواجه السوريين على المدى القصير هو التطبيع الكامل مع النظام السوري والذي قد يتجسد بالفكرة الخاطئة للتضامن مع الشعب السوري والناتجة عن التكافؤ الزائف الذي يجعل من النظام السوري يساوي الدولة/الحكومة السورية وهو ما يساوي بدوره سوريا وشعبها. ولقد تم التوضيح بأنه يجب التمييز بين الشعب السوري والنظام السوري الذي يستخدم المساعدات الإنسانية كسلاح ضد شعبه، ويرتكب جرائم حرب ضدهم منذ أكثر من عقد من الزمن، بما في ذلك استخدام الأسلحة الكيميائية، وتشريد أكثر من نصف السكان.

كان أحد الأصوات الرئيسية الغائبة في النقاش حول التطبيع مع النظام السوري: صوت أكثر من 13 مليون مهجر سوري. وهو ما دفع الرابطة السورية لكرامة المواطن إلى إجراء استطلاع رأي لعدد 3500 مهجر سوري في مواقع مختلفة في شمال شرق/شمال غرب سوريا، وفي عدة محافظات تركية وفي لبنان، لفهم وجهات نظرهم تجاه هذه القضية.

وكما هو معتاد في جميع أبحاث الرابطة السورية لكرامة المواطن (SACD)، تم إجراء الاستطلاعات من خلال المقابلات الشخصية المباشرة. تم اختيار المواقع الجغرافية لهذا البحث بناءً على التوزيع الإجمالي للمهجرين السوريين في سوريا وفي الدول المجاورة، استناداً إلى الرقم الرسمي المقدم من وكالات الأمم المتحدة الكبرى وكذلك المنظمات السورية والمصادر الخاصة بالرابطة السورية لكرامة المواطن، خاصة في شمال غرب سوريا.

وشملت العينات مشاركين يعيشون في خمس محافظات في سوريا هي: حلب وإدلب والرقة والحسكة ودير الزور وكذلك المحافظات العشر الرئيسية في تركيا والتي تضم أكبر عدد من اللاجئين السوريين وفقاً للبيانات الرسمية، بما في ذلك إسطنبول وغازي عنتاب ومرسين وأورفا وأضنة وعثمانية وهاتاي وكلس وماردن وبورصة. أما في لبنان، فلقد شمل البحث المناطق الثلاث الرئيسية التي تشهد أكبر عدد من اللاجئين السوريين وهي بيروت وطرابلس والبقاع.

وكان أهم استنتاج توصل إليه الاستطلاع هو أن الغالبية العظمى من جميع المهجرين السوريين الذين شملهم الاستطلاع، في جميع المواقع، لا يشعرون بالاستقرار في مناطقهم الحالية ولا يتمتعون بظروف معيشية يعتبرونها حياة إنسانية كريمة، إلا انهم ما زالوا لا يفكرون بالعودة تحت حكم النظام السوري. وبأغلبية ساحقة يعتقدون أن العودة إلى مناطق سيطرة النظام غير ممكنة حتى لو قامت الدول العربية بالتطبيع مع النظام السوري. توقف حوالي 93% من السوريين الذين شملهم الاستطلاع عن بذل أي جهد للعودة إلى أماكنهم الأصلية.

هل تعمل بجد للعودة إلى سوريا؟

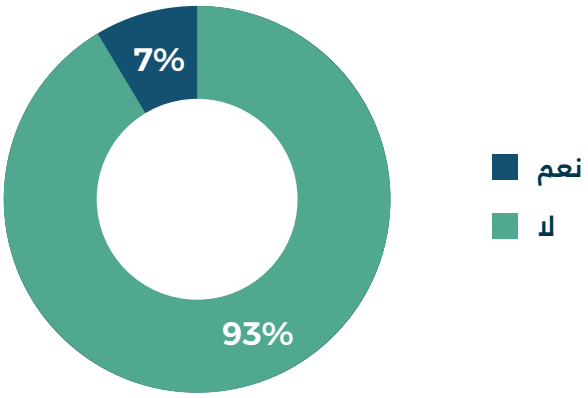

والأهم من ذلك، أن 92% من السـوريين الذين شملهم الاسـتطلاع أفادوا بأن تطبيع بعض الدول العربية والإقليميـة مـع النظـام لن يغـير موقفهم من العـودة، كما أفـاد 92% من السـوريين الذين شـملهم الاسـتطلاع بأنهـم لن يعـودوا إلى مناطقهم الأصلية حتى لـو قام المجتمع الدولـي بالتطبيع الكامل مع النظام السوري.

هل التطبيع الإقليمي وحده يكفي لإعادتكم؟

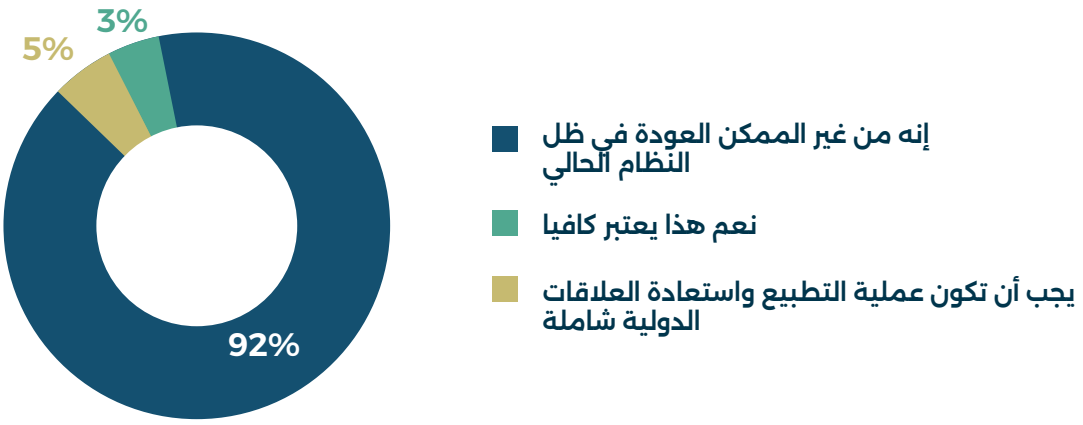

وسـيظل توفير بيئة آمنة في سـوريا شرطاً أساسـياً لعودة 65% من المهجرين السـوريين الذين شـملهم الاسـتطلاع، في حين لا تزال قضية المعتقلين تشـكل مصـدر قلق كبير للغالبيـة العظمى من المهجرين السوريين، حيث يعتقد 68% منهم أن الكشف عن أوضاع المعتقلين والمختفين قسرياً يعتبر شرطاً أساسياً لعودتهم.

هل يعتبر إطلاق سراح المعتقلين والكشف عن مصير المفقودين والمختفين شرطاً أساسياً للعودة؟

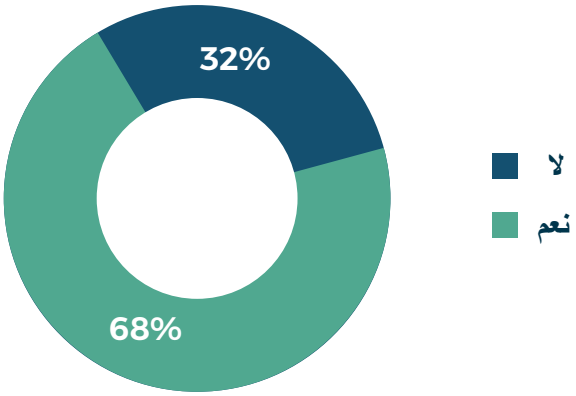

وأخيراً، فإن النتيجة الأكثر إثارة للقلق، والتي توصل إليها الاستطلاع، هي أن الغالبية العظمى من السوريين بدا عليهم فقدان الثقة بالحل السياسي بشكل متسارع. ومع ذلك، فإنهم ما زالوا يصرون على المساءلة والأهمية القصوى لمصير المعتقلين. وبالتالي فإنه يجب على المجتمع الدولي أن يأخذ كل هذه المعطيات في محمل الجد عند الانخراط في مبادرات سياسية جديدة وغامضة مثل مبادرة "خطوة مقابل خطوة" أو أي حلول مخصصة أخرى تتجاهل الحاجة إلى تمثيل حقيقي والتشاور مع أكثر من 13 مليون مهجر سوري، حيث يمثلون أكبر دائرة انتخابية في أوساط الشعب السوري.

عدم الاستقرار في النزوح والخوف من العودة

إن الافتقار إلى الشعور بالاستقرار في أوساط جميع السوريين الذين شاركوا في الاستطلاع بدا واضحاً في جميع نتائج الاستطلاع، حيث أعرب في المتوسط 85% من جميع المشاركين عن عدم شعورهم بالاستقرار في المناطق التي يعيشون فيها في الوقت الحالي. وتبلغ هذه النسبة ذروتها في لبنان وتركيا لتصل إلى 88% وهي أعلى بقليل من نسبة 87% في شمال سوريا. إن التكافؤ في معنى عدم الاستقرار بين المهجرين السوريين في تركيا ولبنان من جهة، والذين هم في شمال سوريا من جهة أخرى، يعتبر مؤشراً مهماً جداً، رغم الهوة الكبيرة بين هاتين المنطقتين في القطاعات الصحية والتعليمية والبنية التحتية للخدمات.

هل تشعر بالاستقرار في مكان إقامتك الحالي؟

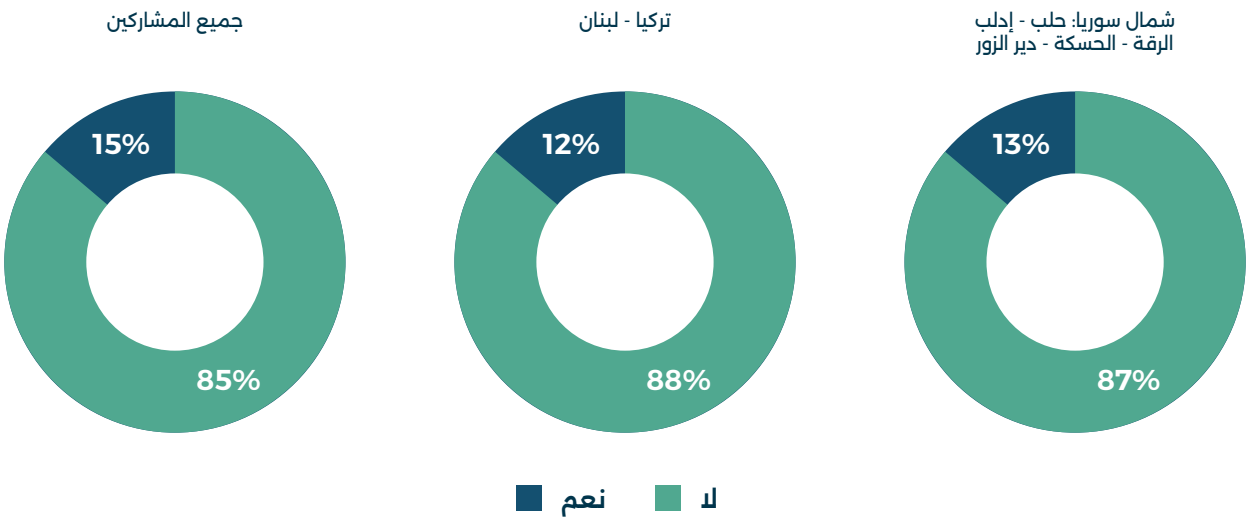

وبناءً على نتائج الاستطلاع، فإنه يتضح أن التمييز الممنهج ضد اللاجئين السوريين وخطاب الكراهية وكذلك الدعوات المستمرة لعودتهم بشكل قسري، تعتبر العوامل الرئيسية وراء الشعور بعدم الاستقرار لدى اللاجئين السوريين في كل من تركيا ولبنان.

تمثلت التهديدات الرئيسية التي تواجه اللاجئين السوريين في كل من تركيا ولبنان بحسب ما أظهرته نتائج الاستطلاع بالتالي: التمييز والمضايقة (نسبة 30%) والعودة القسرية (نسبة 29%) وعدم وجود وضع قانوني طويل الأمد (نسبة 16%)، والمستقبل غير الواضح بشكل عام (نسبة 12%). ومن الواضح أن العودة القسرية لا تزال تشكل تهديداً كبيراً، مما يعكس عدم نية اللاجئين العودة إلى أماكنهم الأصلية في ظل الظروف الحالية القائمة.

ما هي التهديدات / التحديات الرئيسية في موقعك الحالي كلاجئ؟

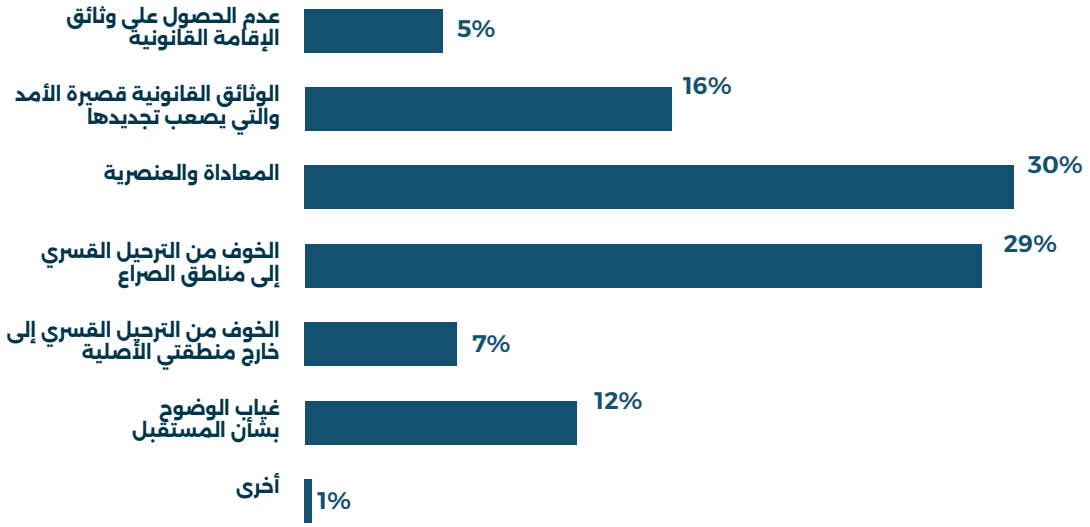

وتتمثل التغييرات الرئيسية الثلاثة التي يرغب اللاجئون السوريون في توفرها في الظروف الحالية في كل من تركيا ولبنان بالتالي: قمع خطاب الكراهية والتمييز (نسبة 36%)، والضمانات الدولية ضد الإعادة القسرية (نسبة 37%)، والدعم والتسهيلات للحصول على الوثائق القانونية (نسبة 26%). ومن الواضح أن اللاجئين يبحثون عن الاستقرار والحصول على وضع قانوني واضح في مواقعهم الحالية، لكنهم في الوقت ذاته يحتاجون إلى ضمانات بمنع العودة القسرية.

ما هي التغييرات الرئيسية المطلوبة في موقعك الحالي كلاجئ ؟

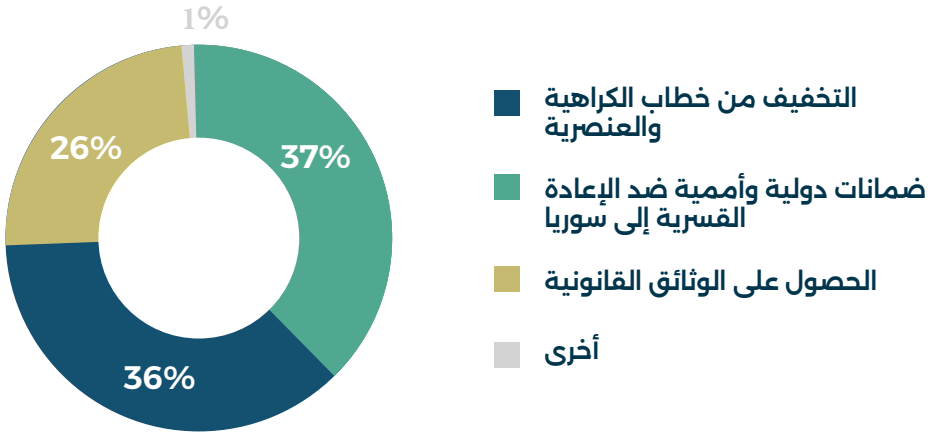

من ناحية أخرى، يشـير الاسـتطلاع إلى نوع مختلف تمامـاً من التحديات التي تواجه النازحين السـوريين في الشمال السوري، حيث تتركز معظم اهتماماتهم حول الظروف المعيشية من ناحية توفر الخدمات وفرص العمل.

ومن أبرز التهديدات والصعوبات التي تواجه النازحين السـوريين في شـمال غرب وشرق سـوريا ما يلي: قلة فرص العمل (نسبة 60%)، سوء الخدمات (نسبة 32%)، والأوضاع الأمنية (نسبة7%).

ما هي التهديدات / التحديات الرئيسية في موقعك الحالي كنازح في شمال سوريا؟

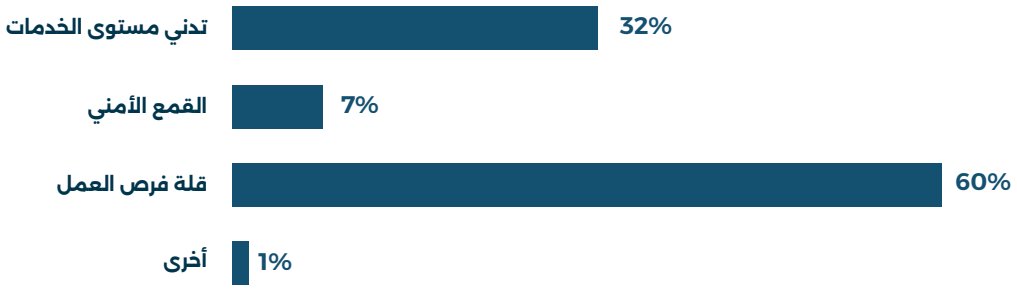

بنـاءً على التحديات والتهديدات التي تم تحديدها من خلال هذا الاسـتطلاع، كان من المنطقي توقع طلب النازحين السوريين لطلبات التحسين التالية، مع وجود اختلافات واضحة وذلك بحسب موقعهم الحالي.

كان التركيز الرئيسي في شمال سوريا على الظروف المعيشية وفرص العمل بالإضافة إلى التعليم. وتمثلت التغييرات الرئيسـية الثلاثة التي يرغب النازحون السـوريون في رؤيتها في شـمال غرب وشرق سـوريا بالتالي: تحسـين الظروف المعيشية (نسبة 66%)، تحسين الخدمات والتعليم (نسبة 19%)، تخفيف القبضة الأمنية وإنهاء العمليات العسـكرية (نسبة 15%). وهذا يؤكد أن مشاريع التنمية الإنسانية والاجتماعية وكذلك بناء القدرات في شـمال سوريا يجب أن تستهدف البنية التحتية ويجب التخطيط لها مع أخذ مبدأ الاستدامة في الاعتبار، بدلاً من سياسـات المسـاعدات المرتكزة على الطوارئ وردود الأفعال. يتطلب شـمال سوريا برامج حقيقية للتعافي وإعادة الإعمار وذلك بشكل متوازي مع مبادرة الحكم الرشيد التي تستهدف سلطات الأمر الواقع في المنطقة، إلى أقصى حد ممكن، مع الأخذ بعين الاعتبار الديناميات الجوهرية للسلطة والتدخل الأجنبي.

ما هي التغييرات الرئيسية المطلوبة في موقعك الحالي كنازح في شمال سوريا ؟

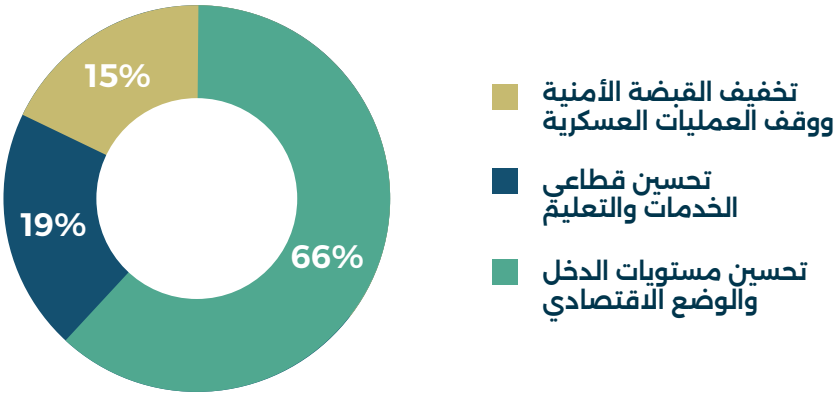

ولا تعكس هذه المطالب فشلاً واضحاً للسياسات المحلية في هذه البلدان من ناحية توفير الحد الأدنى من مستويات الحماية والرفاهية للاجئين السوريين فحسب، بل تعكس أيضاً فشل وقصور برامج الأمم المتحدة وجهودها في معالجة الحقوق والاحتياجات الأساسية لحوالي 5 ملايين لاجئ سوري في تركيا ولبنان، وذلك بعد أكثر من 12 عاماً من الصراع.

إن طبيعة التحديات ومتطلبات التحسين التي يواجهها المهجرون السوريون، سواء في سوريا أو في البلدان المجاورة، تعطي تفسيراً مثالياً للسبب وراء عدم شعور الغالبية العظمى منهم بالاستقرار في مواقعهم الحالية، وهي تعتبر من القضايا التي ستثير موجات جديدة من النزوح أو الاضطرابات الاجتماعية إذا لم تتم معالجتها بشكل سريع وبطريقة منهجية ومستدامة.

وتقدم الظروف المشار إليها سابقاً تفسيراً لإجابة المهجرين السوريين على «سؤال العودة». وعلى الرغم من مرور أكثر من اثني عشر عاماً من الصراع، إلا أن 66% من المهجرين السوريين الذين شملهم الاستطلاع أبدوا استعدادهم للعودة إلى مناطقهم الأصلية في حال توفرت الظروف والأوضاع المناسبة.

هل ترغب بالعودة إلى محل إقامتك الأصلي في سوريا إذا كانت الظروف مناسبة؟

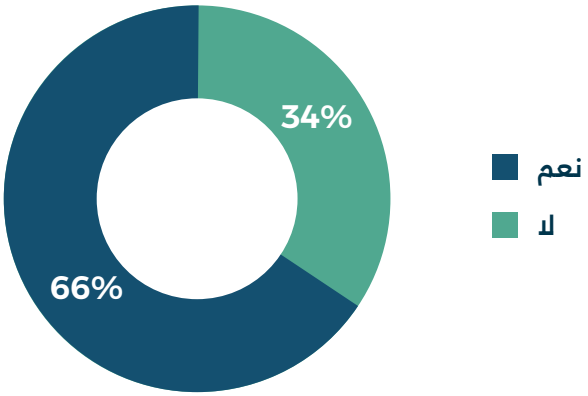

وعند سؤالهم عن أهم التغييرات التي يحتاجون إلى رؤيتها في مناطقهم الأصلية، كان إجمالي 90% من مطالبهم يتعلق بالوضع الأمني والسياسي في مدنهم الأصلية.

وطالب 42% من المشاركين في الاستبيان بتغيير السلطات الحالية المسيطرة على مناطقهم الأصلية، فيما طالب 27% بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2254، كحل سياسي مستدام وشامل للبلد بأكمله. أما 21% منهم فلقد كانوا أكثر تحديدًا، حيث ركزوا على السياسات والممارسات الأمنية التي تتبعها السلطات التي تسيطر على مناطقهم الأصلية.

ما هي أهم الشروط التي تحتاجها لتعود إلى مكانك الأصلي؟

وتؤكد هذه الاستجابات مرة أخرى أن السبب الجذري للنزوح لا يزال سياسياً بطبيعته ويظهر جلياً في أسوأ أنواع السياسات والممارسات الأمنية الممكنة، وأن الحل الحقيقي الشامل والمستدام للبلد بأكمله لا يزال مطلوباً، وهو الطريق الوحيد لعودة المهجرين السوريين بشكل فعال.

التطبيع والعودة: التهديدات والعقبات

عند تناول السؤال الرئيسي في هذا البحث، نلاحظ أن 90٪ من المهجرين السوريين الذين شملهم الاستطلاع أكدوا أن قرارهم بشأن العودة إلى سوريا لن يتأثر بالتطبيع مع النظام.

هل سيغير التطبيع مع النظام قراركم بشأن العودة؟

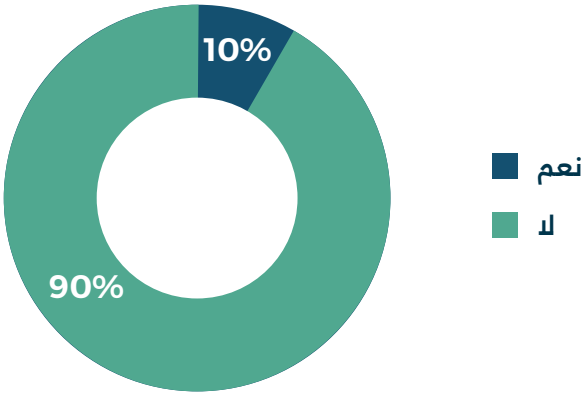

وبما أن التطبيع الرسـمي الوحيد الذي يجري مع النظام السـوري حتى الآن هو تطبيع إقليمي، أي أنه يتم بقيادة بعض الدول العربية تحديداً؛ فلقد سُئل المهجرون السوريون الذين شملهم الاستطلاع عما إذا كان التطبيع "الإقليمي" سيؤثر على قرارهم بالعودة إلى ديارهم.

حيث كان 92% من المشـاركين في الاسـتطلاع صريحين جداً في رفض فكرة العودة في حال كان النظام الحالي لا يزال في السلطة حتى لو حصل تطبيع إقليمي. وتمثلت الشروط الرئيسية الثلاثة لعودة المهجرين السـوريين الذين شملهم الاسـتطلاع إلى أماكنهم الأصلية بما يلي: تغيير السـلطات الحاكمة (نسبة 42%)، الحـل السياسـي وفق قـرار مجلس الأمن رقـم 2254 (نسـبة 27%)، الضمانات الدوليـة والإقليمية لعدم الاعتقال من قبل السلطات الحاكمة (نسبة 21%).

وتباينـت هـذه الاسـتجابة بين اللاجئين السـوريين فـي دول الجوار والنازحـين داخلياً، حيـث أبدى 89% من اللاجئين السـوريين فـي تركيا ولبنان رفضهم لفكرة العـودة في حال حصول التطبيـع الإقليمي، في حين أعرب 98% من النازحين داخلياً الذين شملهم الاستطلاع عن رفضهم لفكرة العودة في حال أصبح التطبيع الإقليمي حقيقة على أرض الواقع.

وبالرغم من أن النسبتين مرتفعتان جداً وتدحضان أي تبرير للتطبيع من وجهة نظر قضية النزوح، إلا أنه من الأهمية بمكان فهم سبب هذا الفارق التقريبي الذي نسبته 10% بين اللاجئين وبين النازحين في الداخل.

ومع توفر المخاوف الأمنية والخوف من الاعتقال والتعذيب بالتساوي لدى كل من اللاجئين والنازحين في الداخل، إلا أن هناك سببين رئيسيين لهذا التباين في الإجابات المتعلقة بسؤال العودة:

- إن طبيعـة التحـدي الرئيسـي الذي يواجهـه النازحون في الداخـل هو تحدي اقتصـادي. ولن تحل العـودة إلـى مناطـق النظام هذه المشـكلة، ومـن غير المرجـح أن يـؤدي التطبيع إلى تحسـين الظروف المعيشية في سوريا بشكل عام، بما في ذلك مناطق سيطرة النظام.
- ومن جهة أخرى، يعتبر التحدي الرئيسـي الذي يواجهه اللاجئون في كل من تركيا ولبنان هو الوضع القانوني الحالي بالنسبة لهم وموجة التمييز والهجمات العنصرية، والتي لن تكون موجودة في سوريا، على الرغم من أنه سيتم مواجهة نوع مختلف من التمييز.

وعند سـؤال المسـتجيبين عن ذكر المزيد من التفاصيل عن أسباب عدم كفاية التطبيع الإقليمي، كان من الواضح أن الأمن لا يزال في مقدمة اهتمامات المهجرين السـوريين، حيث أعرب 48% من المشـاركين في الاستطلاع عن عدم ثقتهم في أي وعود يقدمها النظام السوري كجزء من التطبيع، في حين كرر 32% من المشاركين مرة أخرى مخاوفهم من الانتقام الأمني في حالة العودة.

ويعتبر التهديد الأكبر للتطبيع الإقليمي في نظر أكثر من نصف السوريين الذين شملهم الاستطلاع (52%) هو أنه سيقضي على أي احتمال لحدوث تغيير حقيقي أو انتقال سياسي في سوريا. كما ينظر السوريون إلى التطبيع على أنه يشـكل تهديداً كبيراً لمسـتقبل المعتقلين، حيث أشـار 18% من المشاركين إلى أن التطبيع سيمنع الكشف عن مصير المعتقلين والمفقودين.

هل التطبيع الإقليمي وحده يكفي لإعادتكم؟

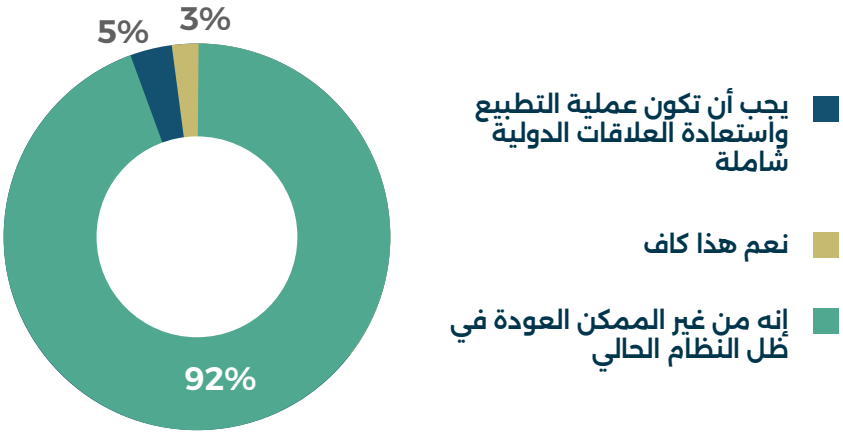

وبحسب ما أظهرته العديد من تقارير الرابطة السورية لكرامة المواطن (SACD) في السنوات القليلة الماضية، فإن قضية المعتقلين تشكل عائقاً كبيراً أمام المهجرين السوريين عند مناقشة مسألة العودة.

وإضافة إلى ذلك، فإن91% من السوريين الذين تم استطلاع آرائهم لا يعتقدون أن التطبيع سيجلب أي مكاسب أو فوائد حقيقية للمهجرين السوريين، بينما يعتقد 45% منهم بأن النظام السوري هو وحده الذي سيستفيد من هذا التطبيع.

وعندما سُئل المهجرون السوريون عما إذا كانوا سيعودون في حالة حصول التطبيع الكامل مع النظام (وليس الإقليمي فقط)، أظهرت 94% من الإجابات الإجمالية بأن المشاركين في الاستطلاع لن يعودوا إلى سوريا. ومن الواضح أن ما يقارب من 93% من السوريين الذين شملهم الاستطلاع توقفوا عن بذل أي جهد للعودة إلى مواطنهم الأصلية، متأثرين بشلل العملية السياسية وخطاب التطبيع الذي يلوح في الأفق.

هل ستعود إذا تم التطبيع الكامل؟

كل المشاركين

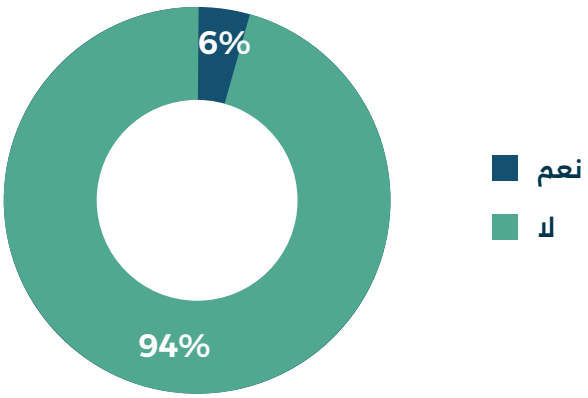

وبشكل مشابه، فإنه عند السؤال حول ما إذا كان السوريون سيعودون في حالة حصول التطبيع الإقليمي، كان هناك تباين طفيف في نسـبة المهجرين السـوريين الذين يرفضون العودة بناءً على منطقة نزوحهم. وعبر حوالي 93% من اللاجئين في تركيا ولبنان عن موقفهم السلبي تجاه العودة في حالة حصول التطبيع الكامل، في حين تكرر نفس الشعور لدى 98% من النازحين في الداخل.

هل ستعود في حال حدث التطبيع الإقليمي؟

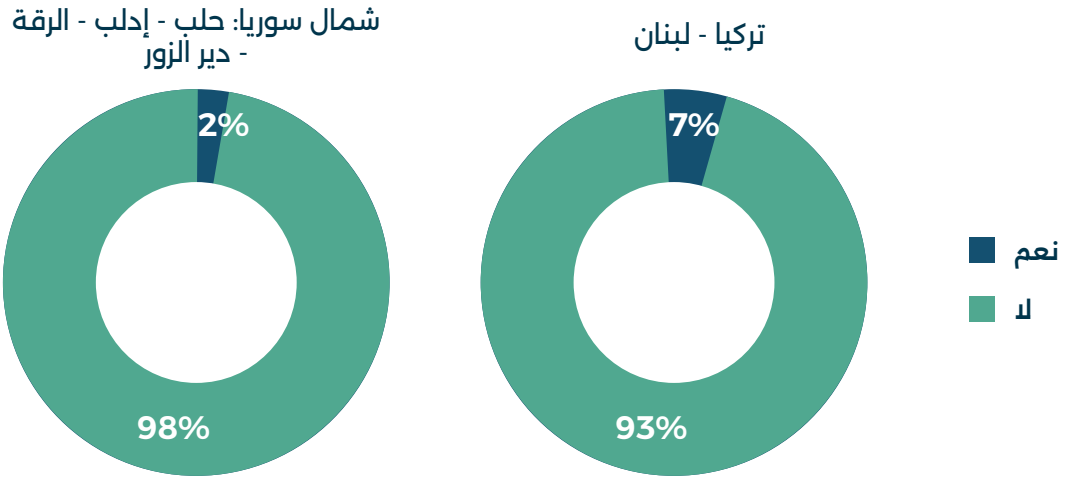

وعند سـؤال المشـاركين في الاسـتبيان، والذين عبروا عن نيتهم عدم العودة إلى سـوريا في حالة حدوث التطبيع الكامل، عن نواياهم في حال حدث ذلك، أجاب 51% منهم بأنهم سيستمرون بالعيش في أماكنهم، بينما أبدى 34% رغبتهم في الانتقال إلى موقع جديد، حيث سيكون بلد ثالث على الأرجح.

ماذا تنوي أن تفعل في حال حدث التطبيع الكامل؟

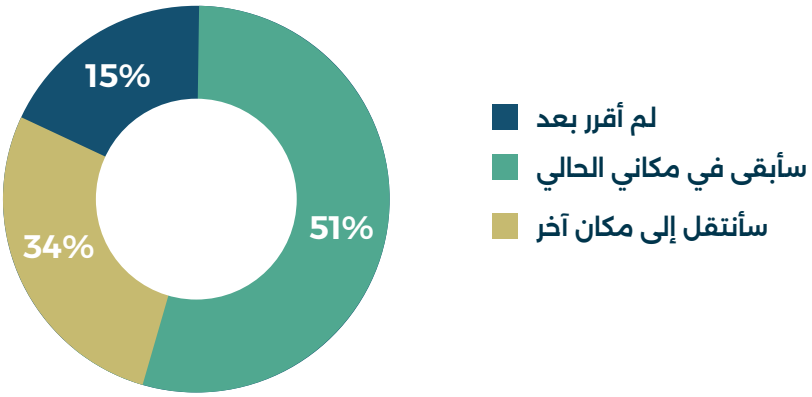

التطبيع كمؤشر على تلاشي آمال الحل السياسي

يشير الإجماع المشترك بين أصحاب المصلحة الرئيسيين في سوريا إلى أن مستقبل البلد لا يمكن تحديده إلا من خلال الحل السياسي، على الرغم من أنه لم يتم تحقيق سوى تقدم ضئيل للغاية في هذا الشأن خلال السنوات القليلة الماضية وأن هناك شعور سائد بالركود السياسي وشعور باليأس بين السوريين أنفسهم. ويعتقد 72% من المهجرين السوريين الذين شاركوا في الاستطلاع بأن الحل السياسي لن يتم تنفيذه أبداً، بينما لا يزال البقية يرون أن المسار السياسي هو السبيل الوحيد للمضي قدماً.

هل تعتقد أنه سيتم تنفيذ الحل السياسي؟

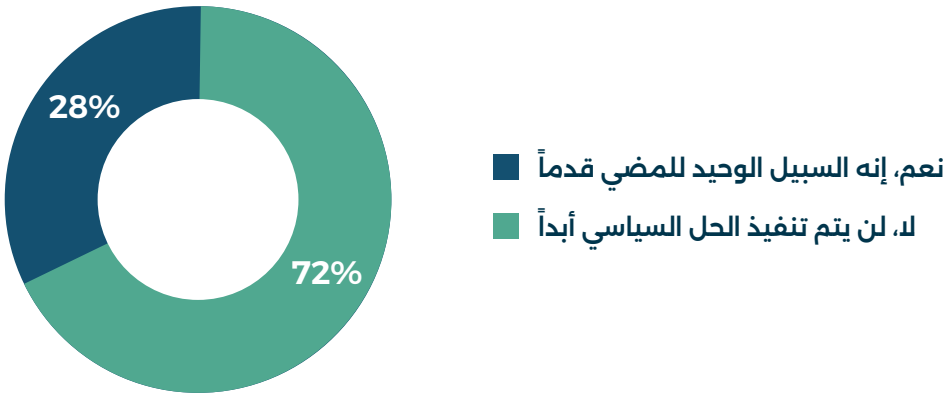

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الانطباع العام لدى السوريين هو أن التطبيع سيقضي على أي فرص ممكنة لإحياء العملية السياسية المتوقفة في الوقت الراهن، وسيقضي بشكل فعلي على أي إمكانية للتوصل إلى حل سياسي مستقبلاً. ويعتقد حوالي نصف السوريين الذين شاركوا في الاستبيان بأن التطبيع يعني نهاية الحل السياسي، علاوة على أن 39% منهم يعتقدون بأن العملية السياسية ماتت بالفعل ولم يعد هناك أمل لأي حل محتمل. بينما يعتقد 12% فقط من المشاركين بأن التطبيع قد يحسن من فرص التوصل إلى حل سياسي. وعلى كل، فإنه بالرغم من النظرة السلبية لأغلبية السوريين الذين شاركوا في الاستطلاع بشأن العملية السياسية، إلا أن 56% منهم يعتبرون أن تنفيذ الحل السياسي يعتبر شرطاً أساسياً لعودتهم.

كيف سيؤثر التطبيع على أي حل سياسي مستقبلي في سوريا؟

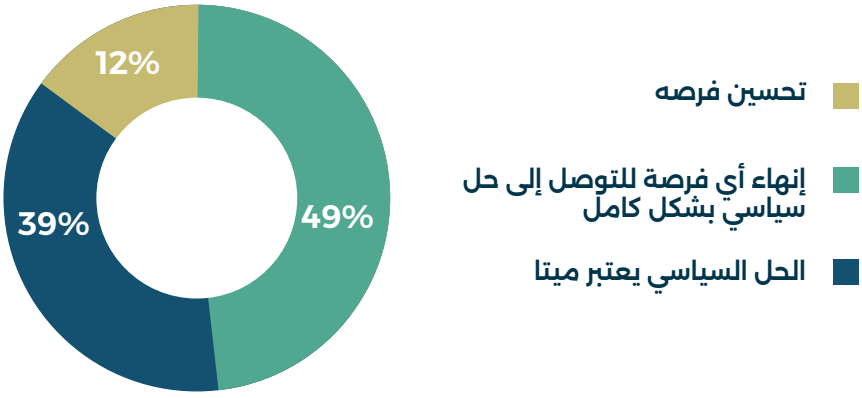

هل الحل السياسي شرط أساسي للعودة؟

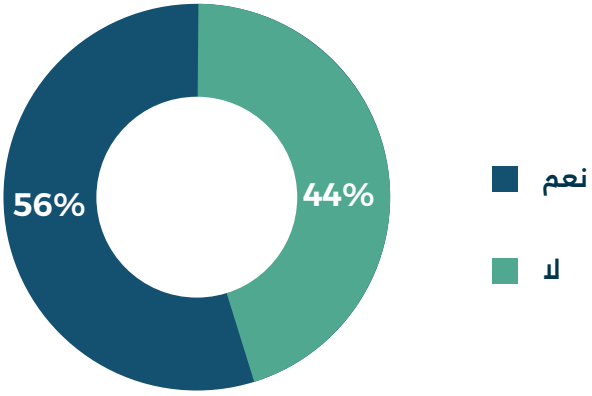

إن مـن أبرز القضايا الأساسـية التي تجعل المهجرين السـوريين لا يثقون كثيراً فـي أي حديث حول موضوع التطبيـع هي قضية الانتهاك الممنهج لحقوق الإنسـان الذي تعرضـوا له أو تعرض له أحد المقربين منهم على يد النظام السوري، بالإضافة إلى غياب المساءلة عن مثل تلك الانتهاكات.

هناك شـعور سائد بين السـوريين بأن المحاسبة على الجرائم المرتكبة ضدهم في سوريا لن تحدث أبداً، حيث يعتقد 37% من المشـاركين في الاسـتطلاع بأن أي تطبيع يعني نهاية أي فرصة للمسـاءلة، بينما يعتقد 38% آخـرون أنه لن تكون هناك أي مسـاءلة على أي حال بغض النظر عـن عملية التطبيع. وهذا يعني أن 75% من السـوريين لا يعتقدون بشـكل فعلي أنه ستكون هناك أي محاسبة في بلادهم، بغض النظر عن التطبيع الإقليمي أو العالمي مع النظام.

كيف سيؤثر التطبيع على المساءلة؟

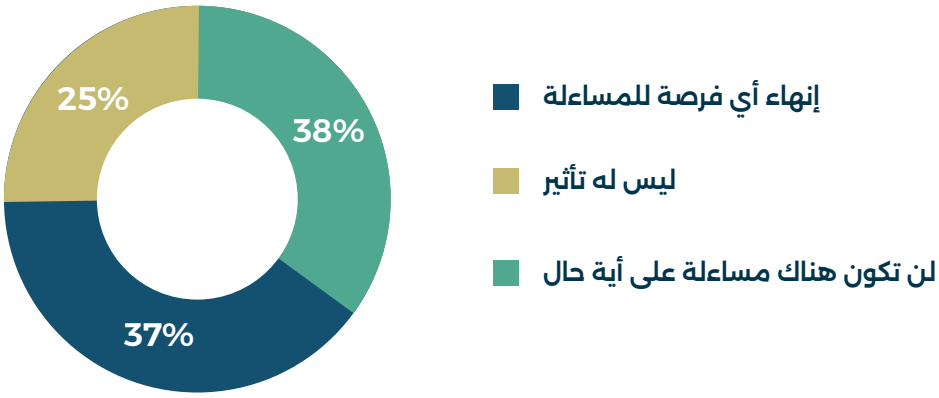

استناداً إلى التقارير والاستطلاعات السابقة للرابطة السورية لكرامة المواطن (SACD)، كانت المساءلة دائماً واحدة من أهم الشروط التي طالب بها المهجرون السـوريون للعودة وذلك لأنها ستعطيهم إشارة واضحة حول ما إذا سـيكون هناك نهاية للإفلات من العقاب لأولئك الذين سـيرتكبون جرائم انتهاك حقوق الإنسان ضد المواطنين السـوريين مسـتقبلاً وهل سـيكون هناك أمـل في الحصول على مجتمـع يرتكز على حكم القانون.

وبنفس الطريقة مع اتباع تبرير مشابه، لا يزال نحو ثلثي المشاركين في الاستطلاع (68%) يطالبون بالإفراج عن المعتقلين والكشـف عن مصير الأشـخاص المفقودين قسراً كشرط أساسـي لعودتهم. يعتبر الغالبية العظمى من المهجرين أنفسهم في وضع قانوني مماثل أو مطابق للوضع القانوني للمعتقلين الحاليين، كما يعتقدون أن عودتهم ستؤدي على الأغلب إلى اعتقالهم.

هل يعتبر إطلاق سراح المعتقلين والكشف عن مصير المفقودين والمختفين شرطاً أساسياً للعودة؟

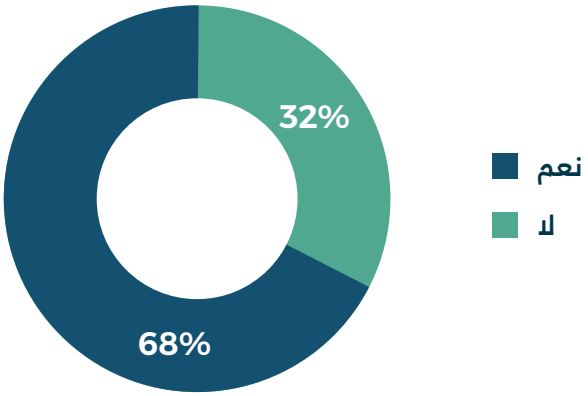

ونجد أنه عند مناقشة موضوع التطبيع في سياق تحقيق بيئة آمنة في سوريا لجميع السوريين، كان توزيع الإجابات مماثلاً لما تم الحصول عليه عند الحديث عن المساءلة؛ حيث يعتقد 34% من المشاركين في الاستطلاع أن التطبيع هو النهاية الفعلية لأي أمل في بيئة آمنة، بينما يعتقد 36% أنه لن تكون هناك بيئة آمنة أبداً بأي حال من الأحوال.

أما باقي المشاركين (30%) فيعتقدون أن التطبيع لن يكون له أي تأثير على تنفيذ البيئة الآمنة على الإطلاق. ولكن كشف المزيد من النقاش معهم بأن الغالبية العظمى لا ترى - استناداً إلى الظروف الحالية وسجل العملية السياسية - أي فرصة للنجاح فيما يتعلق بتنفيذ البيئة الآمنة.

كيف سيؤثر التطبيع على تحقيق بيئة آمنة؟

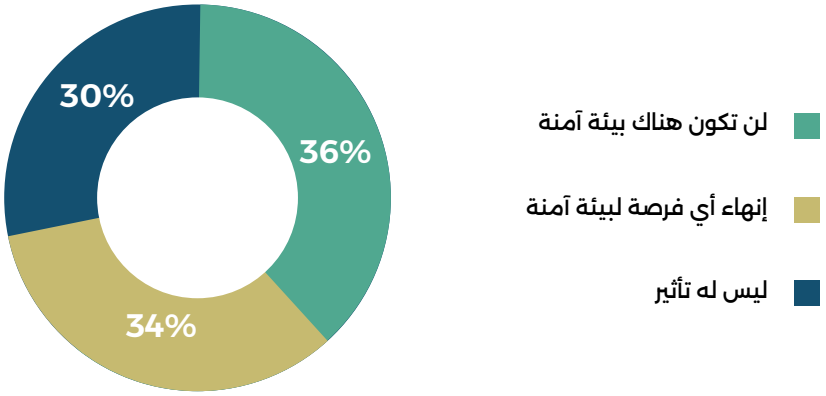

وكموقف مشابه لموقف المهجرين السوريين الذين شملهم الاستطلاع تجاه الحل السياسي (أي أن الغالبية العظمى منهم لا تعتقد أن مثل هذا الحل سوف يتحقق على الإطلاق ولكنهم ما زالوا يصرون عليه كشرط مسبق للعودة)، فإنه فيما يتعلق بالبيئة الآمنة يعتقد 71٪ منهم بأن ذلك شرط أساسي لعودتهم، بغض النظر عن مدى استحالة ذلك في الوقت الحالي.

هل البيئة الآمنة شرط أساسي للعودة؟

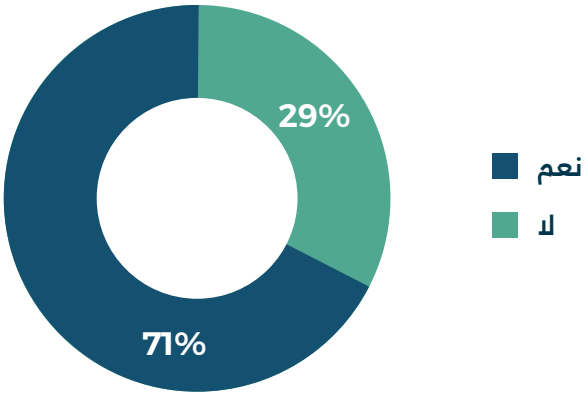

وعند سـؤال المشـاركين عن مطالبهم الرئيسـية من المجتمع الدولي وأصحاب المصلحة الرئيسـيين في سوريا، كانت الغالبية العظمى من المطالب تنبع من الحاجة إلى واقع سياسي وأمني جديد في سوريا، حيث طالب 37% منهم المجتمع الدولي بفرض حل سياسي وفقاً لقرارات مجلس الأمن الدولي، في حين تركزت 34% من المطالب على المسـاءلة. وأعرب 28% من المشـاركين عن قلقهم إزاء العودة القسرية وطالبوا المجتمع الدولي باتخاذ إجراءات لوقفها ومنعها.

ما هي مطالبكم من المجتمع الدولي؟

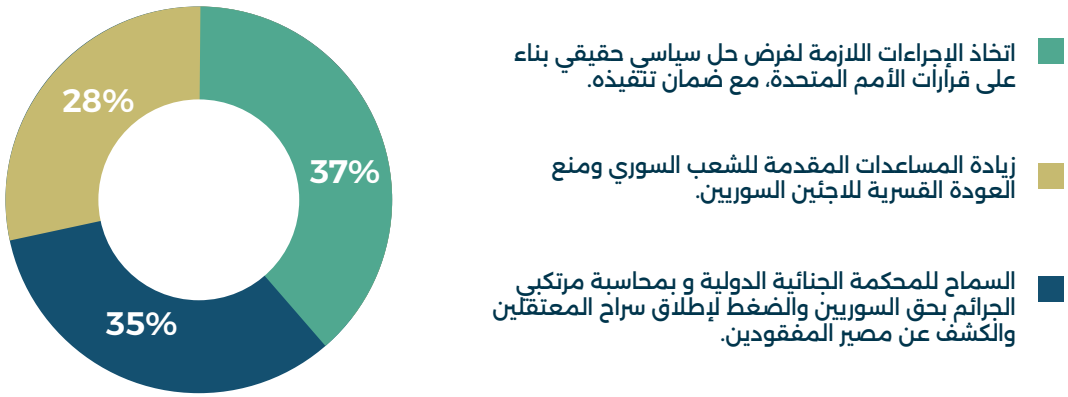

كما تناول الاسـتطلاع أيضاً قضيـة مبادرة "خطوة مقابل خطوة" كونها أصبحـت قضية مركزية يتضمنها خطاب مكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة.

فيما لم يعرف الغالبية العظمى (73%) من السـوريين الذين شملهم الاستطلاع ماذا تعني هذه المبادرة. إن مـا يقـارب من 96% ممـن زعموا أنهم يعرفـون ما هي مبـادرة "خطوة مقابل خطـوة" حصلوا على معلوماتهم من مختلف الكيانات السياسـية التـي يتابعونها أو يتواصلون معها، ولم يحصل أي منهم على المعلومات عن طريق ما يقوم به مكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة من تواصل.

هل تعرف ماذا تعني "خطوة بخطوة"؟

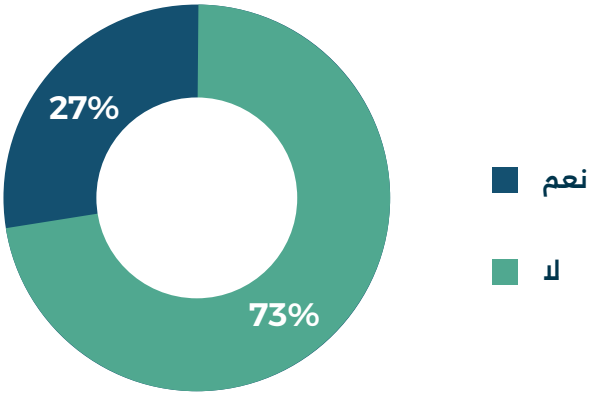

وعند سـؤال من أجابوا بشـكل إيجابي بخصوص معرفتهم بمبادرة "خطوة مقابل خطوة" حول تأثير هذه المبـادرة، فـإن 66% منهم يرون أنها ليسـت الحل المناسـب للوضع الحالي في سـوريا، بينما يعتقد 26% منهم أنها ليست كافية.

وأخيراً، عند سـؤال المشـاركين بشـكل مباشر عما إذا كانوا يعتقدون أن التطبيع مفيد لسـوريا، أجاب 93% منهـم بالنفـي. وتشـير هذه النسـبة بشـكل كبـير إلى مسـتوى اليـأس وانعـدام الأمل في أوسـاط هذه المجتمعات، والأهم من ذلك، انعدام الثقة في الجهات الحكومية ووكالات الأمم المتحدة التي تعمل على تنفيذ حل سياسي سيلبي احتياجات ومخاوف المهجرين السوريين.

هل التطبيع مفيد لمستقبل سوريا؟

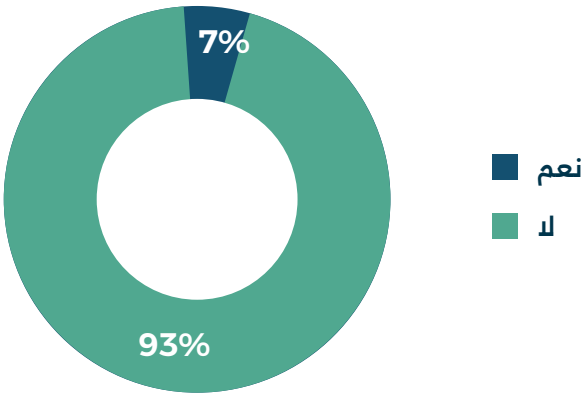

الاستنتاجات والتوصيات

شـهد الصراع السـوري، الذي يمتد الآن لأكثر من عقد من الزمن، مآسـي لا حصر لها، كما شهد تحولات في السياسـة الإقليمية ومحاولات للتطبيع مع النظام السـوري. تسـبب الزلزال المدمر الذي ضرب شمال غرب سوريا وجنوب تركيا في فبراير 2023 في تفاقم الأزمة الإنسانية، كما عجل من المناقشات الخاصة بعملية التطبيع مع النظام السـوري. سعت هذه الإحاطة التي قدمتها الرابطة السورية لكرامة المواطن (SACD) إلى استكشـاف وجهات نظر المهجرين السـوريين حـول آفاق التطبيع وتأثيره المحتمـل على حياتهم وعلى العملية السياسية.

حيث ركز الاسـتطلاع الذي أجرته الرابطة السـورية لكرامة المواطن بشكل أساسـي على قياس آراء ومشاعر المهجريـن السـوريين فيما يتعلـق بالتطبيع وتأثيره المحتمل على عودتهم إلى سـوريا. ولقد شـكلت نتائج الاسـتطلاع صورة واضحة تفيد بأن: الغالبية العظمى من السـوريين الذين شملهم الاستطلاع لا يشعرون بالاسـتقرار فـي مواقعهم الحالية وذلك بسـبب الظروف المعيشـية غير الملائمة وكذلـك لا يفكرون في العودة تحت حكم النظام السوري.

يعتبر إيجاد بيئة آمنة في سـوريا أمراً ضرورياً بالنسـبة لغالبية المهجرين السوريين الذين شملهم الاستطلاع حـول عودتهـم إلى وطنهم، فـي حين يؤكـد 61% منهم على أهميـة معالجة قضيـة المعتقلين. ويشير الاستطلاع إلى اتجاه مثير للقلق، حيث يبدو أن غالبية السوريين يفقدون الثقة في الحل السياسي، مما يؤكد أن هناك حاجة ملحة للمساءلة ومعرفة مصير المعتقلين.

وبشـكل مثير للقلق، تسـلط الإحاطـة الضوء على أعلـى درجة من انعدام الاسـتقرار العام بـين المهجرين السـوريين منذ أن بدأت الرابطة السـورية لكرامة المواطن (SACD) في اسـتطلاع آراء المهجرين السـوريين قبل أكثر من أربع سنوات، حيث أعرب 85٪ منهم عن شعورهم بعدم الاستقرار في مواقعهم الحالية. يعد التميـز والمضايقـة من المخاوف الرئيسـية للاجئين فـي كل من تركيا ولبنان، في حين تسـيطر قلة فرص العمل وعدم كفاية الخدمات والقضايا الأمنية على مخاوف النازحين السـوريين في شـمال غرب وشـمال شرق سوريا.

تؤكد نتائج الاستطلاع على الدور المحوري للحل السياسي في أذهان المهجرين السوريين. والأهم من ذلك هـو أنـه يُنظر لجهـود التطبيع علـى أنها تهديد لآمـال المهجرين السـوريين في التوصل إلى حل سـياسي والمسـاءلة حول انتهاكات حقوق الإنسان. وتؤكد نسبة مذهلة ممن شملهم الاستطلاع، تصل إلى 90%، بأن قرارهم بالعودة لن يتأثر بالتطبيع سواء كان إقليمياً أو دولياً. ويرى غالبية من شاركوا في الاستطلاع بأن التطبيع سيعيق آفاق التغيير الحقيقي في سوريا، وكذلك تحديد مصير المعتقلين وخلق بيئة آمنة. وعندما يتعلق الأمر بالتطبيع، تلوح في آذان المهجرين السـوريين المخاوف الأمنية وعدم الثقة في وعود النظام السوري والخوف من الانتقام.

وفي حين يظل الحل السياسي أولوية بالنسبة للمهجرين السوريين، فإن إيمانهم بتحقيقه يتضاءل. ويشكك ما يقارب من ثلاثة أرباع المشـاركين في الاسـتطلاع في إمكانية تنفيذ الحل السياسـي على الإطلاق. ويتم النظـر إلى تطبيع العلاقات علـى أنه ناقوس الموت المحتمل للعملية السياسـية المتوقفة بالفعل، مما يزيد من تفاقم مشاعر اليأس لديهم.

وفي الختام، تكشـف الإحاطة التي تقدمها الرابطة السـورية لكرامة المواطن عن صمود وإصرار المهجرين السوريين على السعي لتحقيق العدالة والأمن والحل السياسي. وقد فشلت جهود التطبيع في التأثير على موقفهم بشأن العودة إلى سوريا التي يحكمها النظام الحالي. وعوضاً عن ذلك، فإنهم يؤكدون على الحاجة إلى بيئة آمنة، والمسـاءلة عن الفظائع التي ارتكبت في الماضي، وكذلك الحل السياسـي الشـامل كشروط مسبقة لعودتهم إلى بلدهم.

تعـد هـذه الإحاطة بمثابة تذكير قوي بأن أصوات ومخاوف أكثر من 13 مليون مهجر سـوري يجب أن تكون محوريـة بحيـث يتـم الرجوع إليها في أي مناقشـات حول مسـتقبل سـوريا. ويجب علـى المجتمع الدولي والجهـات الفاعلـة الإقليمية وأصحاب المصلحة السـوريين الاسـتجابة لهـذه الدعوات المطالبـة بالعدالة والأمن وذلك أثناء سيرهم على الطريق المعقد نحو الحل وعودة المهجرين السوريين إلى وطنهم.

توصيات للجهات الفاعلة الدولية

الرفـض العلنـي والقاطع لفكـرة التطبيع مع نظام الأسـد كحل محتمـل للأزمة السـورية وخاصة قضية اللاجئـين، حيث أن هذا النهج لن يؤدي إلا إلى المزيد من عدم الاسـتقرار والنزوح. وهذه النقطة مهمة جداً أن تكون بحسبان الأطراف الغربية والإقليمية الرئيسية المعنية في الشأن العام في سوريا.

الإصرار بقـوة وعلنـاً على تنفيـذ قرار مجلس الأمـن رقم 2254)والقـرارات والتشريعات الأخـرى المتعلقة بسـوريا، مثـل "بيـان جنيف" وقرار مجلس الأمـن رقم 2118(باعتباره السـبيل الوحيد نحو السـلام والانتقال السياسي في سوريا، وهذا ليس فقط لإلزام الشرعية الدولية، ولكن أيضاً لطمأنة الشعب السوري واستعادة ثقته في الضامنين الدوليين الرئيسيين للمسار السياسي.

تجنـب إطـلاق أو المشـاركة في مبادرات سياسـية مخصصـة من شـأنها أن تؤدي، بشـكل متعمد أو غير متعمد، إلى تطبيع تدريجي جزئي أو كامل مع النظام السـوري، الأمر الذي يمكن أن يقوض المسـاءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان، ومن شأنه أن يأخذ المهجرين السوريين بعيداً عن فكرة العودة والحل السياسي.

دعـم المبادرات السياسـية بما يتماشـى مع قرارات مجلس الأمـن التابع للأمم المتحدة، مـع التأكيد على ضرورة إشراك صوت المهجرين السوريين بشكل فعال في مثل هذه المبادرات والعملية السياسية ككل.

إعطاء الأولوية لعدم تسييس المساعدات الإنسانية، مع التركيز على تقديم الدعم المباشر للنازحين السوريين داخل سوريا واللاجئين خارجها. إضافة لمنع استخدام المساعدات الإنسانية أو برامج التعافي المبكر للتطبيع غير المباشر مع النظام السوري.

تحويل نموذج المساعدات الإنسانية في شمال غرب وشمال شرق سوريا من طبيعته التفاعلية الحالية إلى برامـج تركز بشـكل أكـبر على الاسـتدامة والتي من شـأنها أن تحقق تحسـينات طويلة الأمـد في الظروف المعيشية وتمنع موجات مستقبلية من تحرك النازحين السوريين نحو اللجوء إلى البلدان المجاورة وأوروبا.

دعم المشـاريع والبرامج التي من شـأنها أن توفر دافعاً للحوكمة الرشيدة في شمال غرب سوريا من خلال التعاون مع سـلطات الأمر الواقع غير المنتخبة أو تلك الخاضعة للعقوبات والتي من شـأنها أن تؤدي إلى تحسين الظروف المعيشية والأمنية للسوريين في المنطقة.

الإبقاء على العقوبات المسـتهدفة للنظام السـوري . وينبغي أن تسـتمر هذه العقوبات وأن يتم تنفيذها حتى يتم إحراز تقدم كبير في المسـاءلة عن انتهـاكات حقوق الإنسـان، وإيجاد بيئة آمنة لجميع السـوريين من خلال المشـاركة الفعالة لجميع الأطراف في العملية السياسية.

تعزيـز الحماية والدعم للاجئين السـوريين في دول المنطقة وأوروبا، وضمـان حقوقهم وتلبية احتياجاتهم لتجنب المزيد من حالات اللجوء.

التمسـك بالمبـادئ القانونية الدولية فيما يتعلق باللاجئين السـوريين، وخاصة فيمـا يتعلق بمنع الإعادة القسرية في الدول المجاورة، وخاصة لبنان، وكذلك في بعض الدول الأوروبية التي اتخذت خطوات خطيرة نحو اعتبار أجزاء من سوريا آمنة لعودة اللاجئين.

تعزيز الحوار السـوري الشـامل في العملية السياسـية التي تشمل المهجرين السـوريين والمجتمع المدني السوري.

الرابطة السورية
لكرامة المواطن
SACD

"موت العودة الكريمة والعملية السياسية

آراء المهجرين السوريين حول التطبيع مع النظام السوري